حوار الدولة المدنية بين التيارات العلمانية والحركات الاسلامية في دول الربيع العربي -دراسة في التجربة التونسية-

د. معاوي وفاء- جامعة مستغانم
د. ظريف شاكر- جامعة مستغانم

ملخص:

تصاعد الجدل في السنوات الأخيرة، عن شكل الدولة الأنسب الذي يمكن انتهاجه في المنطقة العربية؛ بين من يحاول التأكيد على ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية والمجتعية التي تميز المجتمعات العربية، وهو الخطاب الذي تبنته الحركات الاسلامية إلى حد بعيد، وبين منظور التيارات العلمانية التي نادت بضرورة تأسيس دولة مدنية تتوافق مع متطلبات فكرة التحديث على شاكلة الدول في أوروبا وأمريكا؛ على أنه ظهر لاحقا طر ف ثالث، اعتقد بامكانية ايجاد قاسم مشترك حول شكل الدولة المدنية يجمع بين الاسلاميين والعلمانيين معا، سيما بعد نضوج تجارب بهذا الشكل، وهو ما حدث مع تونس بعد ثورة 2011.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاسلامية، الدولة المدنية، العلمانية، تونس.

Abstract

In recent years, the debate over the shape of the most appropriate state in the Arab region has escalated; among those who try to emphasize the need to take into account the cultural and societal specificities that characterize Arab societies, a discourse largely adopted by Islamic movements, It also called for the creation of a civil state that would be compatible with the requirements of modernization in the form of countries in Europe and America. What happened with Tunisia after the revolution of 2011.

Keywords: Islamic Movements, Civil State, Secularism, Tunisia.

مقدمة:

اكتسب مفهوم النقاشات حول مفهوم الدولة المدنية أهمية كبيرة في التي تلت موجة الربيع العربي، خصوصا بعد ووصول بعض الحركات الاسلامية إلى الحكم، كما حصل في تونس ومصر مثلا، وفي ظل استمرار الحركات الإسلامية بالحضور الاجتماعي والثقافي والمشاركة السياسية في الحكم، تطور الجدل بين التيارات العلمانية وبعض الحركات الإسلامية حول طبيعة الدولة وهويتها، وامتد الجدل حول نفس الموضوع ليشمل المدارس والمذاهب والاجتهادات الإسلامية أيضا، وعلى الرغم من مساهمة الاجتهاد المعاصر في إيجاد فهم مشترك لفك التناقض وتوحيد الموقف، فإن الاختلاف ما زال قائما حيث أسهمت مؤثرات عديدة في غموض النظرة وتشويش الرؤية وبروز التناقضات في الفكر السياسي عند بعض المسلمين.

وفي حين يرفض بعض الإسلاميين المصطلح، إلا أن آخرون يعتبرونه الصيغة المعبرة عن التقاء الأهداف المقاصدية للشريعة الإسلامية؛ مع خلاصة ما توصل له الإبداع الإنساني في منظومة القواعد القانونية الضرورية لضبط العلاقة بين الحكام والمحكومين وإحداث التوازن بين السلطات؛ باعتبار أن استحقاق النصاب الزماني والتحدي الذي يواجه الإسلاميين في قدرتهم على إدارة حوار علمي منضبط بمنهج تخصصي، نحو فهم مشترك لمفهوم الدولة المدنية وموقعها في الفكر السياسي المعتمد من الحركات الإسلامية.

ومع اندلاع الثورة في تونس عام 2011 مهد هذا الحدث لانطلاق ما يعرف ب"الربيع العربي" في دول عربية أخرى؛ تشترك مع تونس في الظروف السياسية نفسها تقريبا، حكم استبدادي، تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، غير أنه إذا كانت تونس مهد هذه الشرارة الثورية في المنطقة فإن سعيها لبناء دولة مدنية من خلال حكم توافقي، تديره كل أطياف المجتمع المختلفة من اسلاميين ويساريين وعلمانيين بشكل سلمي وسلس، قدم تجربة رائدة في المنطقة تستحق الدراسة والمتابعة على نقيض تجارب أخرى كانت نهايتها مأساوية على غرار ما وقع في ليبيا وسوريا واليمن.

اشكالية الدراسة: إلى مدى يمكن لتونس أن تؤسس للدولة المدنية المرجوة والنجاح في التوفيق بين التجاذبات السياسية والايديولوجية القائمة بين الاسلاميين والعلمانيين منذ وقت طويل؟

فرضية الدراسة: كلما تباعدت المسافة بين العلمانيين والاسلاميين حول شكل الدولة وايديولوجيتها، استغلت السلطويات العربية هذا الانقسام القائم بين الطرفين لتعزيز حضورها واستمراريتها في الحكم، والعكس صحيح.

مصطلحات الدراسة:

العلمانية: ترجمة لكلمة (Secularism) الأنجليزية، وحسب قاموس أكسفورد فإن معناها: «العقيدة التي تذهب إلى أن الأخلاق لا بد من أن تكون لمصلحة البشر في هذه الحياة، واستبعاد كل الاعتبارات الأخرى المستمدة من الإيمان بالإله، أو الحياة الأخرى، وقد قسمت دائرة المعارف البريطانية الإلحاد إلى قسمين: نظري، وعملي؛ وأدخلت العلمانية ضمن الإلحاد العملي باعتبارها: «حركة اجتماعية؛ تهدف إلى نقل الناس من العناية بالآخرة إلى العناية بالدنيا فحسب ويلاحظ من خلال ما سبق، خطأ بعض المعاجم العربية حين حاولت تعريب هذا المصطلح، حيث اقتصرت على معنى جزئي وصورة واحدة للعلمانية، الأمر الذي جعل عبد الوهاب المسيري في مشروعه الضخم يقسم العلمانية إلى جزئية وشاملة .فالجزئية هي: فصل الدين عن الدولة، مع التزام الصمت بخصوص القضايا النهائية، أما الشاملة فهي: فصل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن الحياة في جانبيها: العام والخاص(احسان 2015، ص.17).

أي أنه هناك علمانية جزئية تعني فصل الدين عن الدولة، مع التزام حيادية الدولة تجاه الأديان. وعلمانية شاملة، تعني فصل الدين عن الحياة.

الدولة المدنية: في علم السياسة لا يوجد مصطلح يسمى "الدولة المدنية "، ويوجد التعريف الكلاسيكي لمفهوم الدولة، والتي تتكون من عناصر ثلاثة: أرض وشعب ومؤسسات، وتتّخذ الدولة أشكالاً متعددة تبعاً لسماتها .فنقول مثلا: دولة ديمقراطية أي إن ركائز حكمها تستند الى قواعد الديموقراطية، فيما نقول: دولة ديكتاتورية، اذا استندت الى حكم حزب واحد أو فرد واحد.

هذا في شكل الدولة، أما في هوية الدولة فتكون دولة دينية؛ اذا استندت في حكمها الى دين معين (أكان ديناً سماويا أم غير سماوي)، ولكن من غير المعروف متى تسمى الدولة مدنية، حيث يعتقد بعض أصحاب الرأي أن الدولة المدنية سميت هكذا، نسبة إلى أنها غير عسكرية، فيما يقول البعض الاخر إن التسمية "مدنية " تعني أنها دولة لادينية تفصل بين الدين والحياة العامة (متري 2013, ص.13).

ويعرّف الدكتور" أحمد زايد" الدولةالمدنية بأنها "اتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبّق هذه القوانين ؛بإرساء مبادئ العدل . فمن الشروط الاساسية في قيام الدولة المدنية، ألا يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر، فثمة دائماً سلطة عليا-هي سلطة الدولة- يلجأ اليها الافراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك، وعدد" زايد" خصائص الدولة المدنية على الشكل التالي(متري 2013, ص.19):

- **مدنية القوانين والعلاقات**: أي يتأسس بين أفراد المجتمع نظام مدني قائم على السلام والتسامح

وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات .تحكم هذه العلاقات قوانين بعضها مكتوب والبعض الاخر غير مكتوب، وهي التي تشكّل بنية الحياة اليومية للناس.

- **المواطنة**: ويقصد فيها تساوي جميع المواطنين أمام القانون وقيامهم بواجباتهم تجاه المجتمع.

لا تمييز بين مواطن وآخر حسب المهنة، أو الدين، أو المنطقة، أو المال، أو المعتقد، وتشكل المواطنة في الدولة المدنية قيمة المساواة.

- **الديمقراطية**: وهي التي تمنع استئثار السلطة السياسية من قبل فرد أو نخبة أو عائلة ارستوقراطية أو نزعة ايدولوجية، وتتحق الديموقراطية من خلال المشاركة في الحياة العامة عبر الانتخابات ووسائل أخرى للتعبير عن الرأي، ويقول الكاتب بأهمية النقاش والتداول العام عبر الجمعيات الاهلية، والمنتديات والمؤتمرات وصولاً الى أشكال أكثر تنظيماً كالاحزاب السياسية، والنقابات المهنية، وجماعات الضغط.

• **فصل الدين عن السياسة**: يظلّ الدين في الدولة المدنية عاملاً أساسياً في بناء الاخلاق وتحصين المجتمع أخلاقياً وتربوياً .لطالما شكل هذا الموضوع مادةً خلافية للبعض نظراً للخصوصية الدينية التي تتمتع بها المجتمعات العربية.

وبناء على ما سبق ولفهم دقيق لشروط الدولة المدنية، وجبت مقارنتها بالدولة الدينية؛ بحيث تختلف الدولة المدنية عن الدولة الدينية الثيوقراطية، فالأولى مهيكلة وموزعة بشكل متوازن يحفظ من استحواذ السلطة لدى فرد أو مجموعة بعينها، كما تتكب الدولة المدنية على إدارة الشأن العام دون الاكتراث إلى المجال الخاص لا سيما القضايا الدينية، فالفرد نواة المجتمع يتمتع بكافة حقوقه ويلتزم بواجباته في المواطنة، ومما يلاحظ في هذا الشأن، اعتبار الدولة المدنية كمدخل خلفي للدولة العلمانية، إلا أن ربط العلمانية بالإلحاد أحيانا وبالموروث الاستعماري أحيانا أخرى يجعل تقبلها صعبا في العديد من البنيات المجتمعية وعلى رأسها المجتمع العربي(:https .(//goo.gl/xnVnpe

الدين والحركات الدينية: يفهم الدين في معظم الأحيان، بأنه نظام من المعتقدات والقيم المرتبطة بأشكال تنظيمية معينة (مثل الطقوس والممارسات، والمؤسسات)، ومع الإله الذي يكون فوق الطبيعة والذي يجسد وتصدر منه من بعض الحقائق المطلقة، التي تشكل ركيزة أساسية للديانات المختلفة، مع فارق أن مثل هذا الفهم قد يفشل في استيعاب تلك التقاليد (وخاصة الآسيوية) التي لا تدور حول إله واحد، وتميل إلى أن تعمل كفلسفات الحياة، ما يجعل الدين في مثل هذه السياقات، يعرف على أنه أفضل "إطار مفاهيمي وأخلاقي لفهم وترتيب الحياة والمجتمعات.

وفي هذا الصدد، نستحضر تعريف جيرتز Geertz للدين باعتباره: 1) نظام الرموز التي تعمل على (2) إنشاء قوة، ومزاج طويل الأمد، ودوافع لدى الرجال من خلال (3) صياغة مفاهيم النظام العام للوجود (4)وتمييز هذه المفاهيم بنوع من الهالة والقدسية (5)حيث تبدو فيه هذه الدوافع والسلوكات موجودة بشكل فريد واستثنائي (.Silvestri, 2015, p.08)

أما مصطلح "الحركات الدينية" فيشير إلى: القادة والنخب الدينية / المؤسسات الروحية والمنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية)، والمجتمعات التي تعتبر

من الدين أو الروحانية محددا لوجودها فضلا عن الشبكات غير الرسمية ومجموعات الشباب، ويشمل ذلك المذاهب الدينية المستوحاة من الإيمان، والأديان الأصلية والجهات الفاعلة الأخرى.

1 - العلاقة بين الدين والدولة في المنطقة العربية: تبلور الفكرة وأسباب الجدل

شهد العالم العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال، صراعا فكريا قويا بين التيار الإسلامي المتمثل في حركة الإخوان المسلمين وتفرعاتها في المنطقة آنذاك، وبين تيار علماني يتكون أساسا من اليسار الماركسي، اشتراكي، قومي، وأدّى هذا الصراع إلى تبلور قطيعة جذرية بين الجهتين لازالت بعض تمظهراتها حاضرة في النقاش الفكري والسياسي العربي إلى حد الساعة.

1.1 - الفصل بين الدين والدولة في العالم العربي: منظور تاريخي.

ظهرت محاولات تنظيم العلاقة الشائكة بين الدين والدولة في أوروبا بـ "صلح وستفاليا" الذي اوقف الحروب الدينية قي أوروبا في عام 1648، ثم تطور هذا المشروع ليضع في ما بعد أسساً وقواعد لفصل الكنيسة عن الدولة، وهو الطرح الذي تأسست عليه العديد من الدول في أوروبا(ألمانيا، فرنسا...).

والدعوة الى العلمانية في العالم العربي ليست جديدة؛ فهناك العديد من العلماء والمفكرين المسلمين الكبار الذين أكدوا على ضرورة فصل الدين عن الدولة، مثل محمد عبده وقاسم أمين وعلي عبد الرازق وطه حسين ونجيب محفوظ؛ ففي سنة 1925 أصدر الشيخ علي عبد الرازق، أحد علماء الأزهر، كتاباً بعنوان "الإسلام وأصول الحكم"، طالب فيه بفصل الدين عن الدولة، فواجه هجوما عنيفا من الأصوليين آنذاك. وكذلك الشيخ الأزهري خالد محمد خالد، الذي رأى "عدم تلازم الدين مع الدولة وأن الإسلام دين ورسالة إنسانية وليس دولة"، وتناول فكرة الدولة الدينية نفسها، على مر التاريخ، وعلى ضوء النتائج التي عانت منها المجتمعات الإنسانية، ليؤكد أن الدولة الدينية أداة للتكفير وخنق الرأي ودعم الاستعباد والقهر والاستبداد وتتعارض مع الإسلام في قيمه الروحية والإنسانية والاجتماعية (https: //goo.gl/qe2qHb).

وفي هذا الصدد، تعد تركيا أول بلد إسلامي قام بفصل الدين عن الدولة، عندما أسس الجنرال التركي السابق "مصطفى كمال أتاتورك" الجمهورية التركية الحديثة، فاصلاً بين مؤسسات الدولة والدين الإسلامي كونه الدين الرسمي الوحيد للدولة في ذلك الحين. وكانت خطوة أتاتورك جبارة، لأنها جاءت بعد حل الخلافة العثمانية التي ارتكزت على الشريعة الإسلامية لقرون طويلة، وبعد مرور سنوات طويلة على إجراء هذا التغيير الجوهري، يتساءل الكثيرون عن مدى نجاح العلمانية في هذا البلد الإسلامي وإمكانية تطبيق النموذج التركي في العالم العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود نقاط اختلاف بين الأنظمة السياسية العربية؛ فمنها النظام الملكي كما هو الحال في السعودية والأردن والمغرب، ومنها الجمهوري كما هو في الجزائر واليمن ولبنان، وهناك أنظمة أميرية كالكويت والإمارات العربية، وإضافة إلى الاختلافات في الأنظمة السياسية هناك تباين واضح في قوانين هذه الدول ونسبة اعتمادها على الشريعة الإسلامية. وهنا يظهر الاختلاف في تأثير الشريعة على الحياة العامة من بلد إلى آخر؛ ففي المملكة العربية السعودية تطبق الشريعة على نطاق واسع، في حين يقل تطبيقها في تونس ولبنان. وبغض النظر عن كل هذه الاختلافات لا يمكن تصور تأسيس نظام يفصل الدين عن الدولة بشكل جذري كما حدث في تركيا مثلا، لكن التجربة التركية بأسسها الديمقراطية قد تكون قاعدة لبناء مجتمع مدني في الدول العربية.

ومع ذلك، يمثل موضوع الاسلام وعلاقته بالدولة أحد اكثر المواضيع الذي يشتغل عليها الفكر العربي المعاصر، خصوصا ذلك النقاش الذي ثار بين العلمانيين ومن يوصف بالحركات الاسلامية في العالم العربي بشكل عام، في عديد المواطن وحول عديد القضايا التي تجتمع تحت طبيعة وشكل الدولة في المنطقة.

1.2 - ثنائية الدين والدولة من منظور العلمانيين والاسلاميين: أي اختلاف؟

هناك اختلاف تاريخي قائم بين العلمانيين والاسلاميين في فك التشابك الحاصل بين علاقة الدين والدولة؛ فبينما يرى الإسلاميون ضرورة الارتباط بين الدين والسياسة لأدلة شرعية وتاريخية لديهم، منها: فكرة شمول الإسلام وتعاليمه، حيث إن الإسلام لم يدع جانبا من جوانب الحياة إلا تعهده بالتشريع والتوجيه، ومنها: أن الإسلام يرفض

تجزئة أحكامه وتعاليمه، وأخذ بعضها دون بعض، ومنها: أن الحياة وحدة لا تنقسم، فلا يمكن أن تصلح الحياة إذا تولى الإسلام جزءا منها كالمساجد والزوايا يحكمها ويوجهها، وتُركت جوانب الحياة الأخرى لمذاهب وضعية، وأفكار بشرية، وفلسفات أرضية توجهها وتقودها(https: //goo.gl/byNkDP)؛

ويرفض بعض الإسلاميين القبول بالدولة المدنية لأنها تستند إلى الأساس الفلسفي التشريعي الذي يعتبر قرار الأغلبية وآراء الناس مرجعية في إصدار التشريعات واختيار الحاكم. واستنادا لهذا الحق المطلق يمكن أن يكون الشذوذ حقا مقننا والنظام الاقتصادي القائم على الربا والاحتكار والخمر والقمار مشروعا، ويستند رفض هؤلاء أيضا لاعتبار أن الدولة هي مجمل المراكز القانونية، وتختلف هذه المراكز حسب مصدر الحق، هل هو مصدر إلهي أم بشري؟

ومن زاوية أخرى، فإن النظرة العلمانية حسب الاسلاميين، وعلى مدار عقود طويلة ماضية، اتسمت بالسلبية التامة والعداء شبه المطلق، فالعلمانية في تعقل الإسلاميين معناها فصل الدين عن الدولة، وفتح الباب لكل ما هو غير إسلامي وغير ديني كي يتمدد في المجتمع على حساب الدين، والعلمانية بحسب التحليل الإسلامي الحركي، هي حركة طارئة على المجتمعات العربية والإسلامية ولن تلبث أن تزول .لذلك، فإن فكرة "العلمنة المتواصلة" مرفوضة من وجهة نظر دينية وتاريخية، وبروز العلمانية واكتسابها لمساحات جديدة يعني، بالنسبة للإسلاميين، أفول الدين وخسارته لتلك المساحات. معظم ما تنادي به العلمانية، حسب ما يراه الإسلاميون، ينادي بعكسه الدين، ولذلك فالخصومة هي ناظم العلاقة، نظرياً وواقعياً؛ ما يجعل العلمانية لا تقبل خلط الدين بالدولة، بينما رؤية الإسلاميين للإسلام هي أنه "دين ودولة" (الحروب، 2008 ص. 18)..

ثم أن مصدر الأشكال يكمن باستخدام المصطلح، فأغلب الذين يستعملون عبارة "الدولة الإسلامية" يربطونها بجعل الشريعة مصدر القوانين، ولذلك يحصل الإشكال في التصور وإصدار الحكم، إذ أن بناء الدولة هو بناء سياسي، وليس مرتبطا بالضرورة بطبيعة النظام القانوني أو مرجعيته التي ليست في الحقيقة قضايا سياسية، بل هي نتيجة لممارسة مقتضيات بناء الدولة ومؤسساتها في أمة من الأمم، وإذا انطلقنا

من طبيعة الأنظمة السياسية الحديثة التي تضم مواطنين من ديانات مختلفة، فإن النظام القانوني قد يقترب أو يبتعد عن مقتضيات "الشريعة" في بعض أحكامها التفصيلية حسب ازدياد أو نقصان تمثيلية المسلمين في الأجهزة التشريعية (البرلمانات) ((https: //goo.gl/WucHsX

وقد يتطور تشريع القوانين في الدولة الواحدة حسب وزنهم السياسي، هذا من جهة أولى، ومن المفروض والطبيعي أن يعبر الممثلون عن نظام القيم في المجتمع وعن توجهات أغلبية أفراده الفكرية والسياسية تلقائيا، أما العلمانيون، فيرون أن العلاقة بين الدِّين والسياسة علاقة تضاد وتصادم، وأن الدِّين شيء والسياسة خصم له، وأنهما لا يلتقيان؛ فمصدرهما مختلف، وطبيعتهما مختلفة، وغايتهما مختلفة. فالدِّين من الله، والسياسة من الإنسان، والدِّين نقاء واستقامة وطهر، والسياسة خبث والتواء وغدر والدين غايته الآخرة، والسياسة غايتها الدنيا. فينبغي أن يترك الدِّين لأهله، وتترك السياسة لأهلها .(https: //goo.gl/byNkDP)

كما أن بعض الإسلاميين يرفض القبول بالدولة المدنية لأنها تستند إلى الأساس الفلسفي التشريعي الذي يعتبر قرار الأغلبية وآراء الناس مرجعية في إصدار التشريعات واختيار الحاكم، واستنادا لهذا الحق المطلق يمكن أن يكون الشذوذ حقا مقننا والنظام الاقتصادي القائم على الربا والاحتكار والخمر والقمار مشروعا، ويستند رفض هؤلاء أيضا لاعتبار أن الدولة هي مجمل المراكز القانونية، وتختلف هذه المراكز حسب مصدر الحق، هل هو مصدر إلهي أم بشري؟

إضافة لذلك، فإنه لا يوجد خطاب اسلامي واحد في تعريف ماهية الدولة وتوصيفها، وإنما نجد خطابات متباينة ومختلفة، فالخطاب الإصلاحي تحدث عن الدولة المدنية والديمقراطية منطلقا من تطابق المصلحة والشريعة، وحسب نصوص وافرة ومتواترة "فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهو من الدين وليست مخالفة له وكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، ومن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها التأويل، وهذا ما نص عليه ابن القيم وغيره من العلماء، وأما الخطاب الحركي الإحيائي الذي ركّز على جانب الهوية أو المرجعية الإسلامية، فهناك فجوة واضحة بين المضامين،

فثمّة اختلاف بين تصور راشد الغنوشي مثلا للدولة الإسلامية في كتابه "الحريات العامة في الدولة الإسلامية"، وتصور حركة طالبان أو أيمن الظواهري مثلا، وأبو محمد المقدسي أو حتى تقي الدين النبهاني وحزب التحرير الإسلامي، أو النموذج الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية التركي (https: //goo.gl/WucHsX).

وفي الجهة المقابلة، ينطلق الخطاب العلماني، باعتبار أن الدين هوية للدولة يقود إلى إشكالات اجتماعية وسياسية، فإن الوصاية الدينية على مؤسسات الدولة تقود إلى إشكالات على صعيد نظام الحكم، فلا يمكن تصور نظام حكم ديمقراطي مع وجود وصاية دينية على المؤسسات، أو في فرض مظاهر التدين قسرياً على أفراد المجتمع، ويبدو النموذج الإيراني والسعودي واضحين في شرح هذه الإشكالية وبالرغم من وجود مؤسسات دولة منتخبة في إيران، إلا أن هذه المؤسسات خاضعة بحكم الدستور لوصاية الفقيه وولايته عليها، وهو ما يعني تعارضا واضحا بين الإرادة الشعبية وإرادة الفقيه، الذي يُقَدَّم على أنه ممثل الإرادة الدينية، ويؤثر هذا الوضع الديني في مسألة الحقوق والحريات، إذ إنها تخضع في النهاية للتفسير الديني الذي تتبناه المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران، وبالتالي نصبح أمام نظام حكم غير ديمقراطي، وإن كان يتمتع بشرعية انتخابية وشعبية(احسان 2015، ص.19).

واستمر هذا الجدل القائم بين العلمانيين والاسلاميين على حساب القضايا الأساسية، التي غيبت في خضم هذا النقاش، خصوصا ما تعلق بمسألة شرعية الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة العربية، وطرق تغيير الأوضاع القائمة، وهذا ما تجسد فعليا بعد انطلاق موجة الربيع العربي من تونس، والتي فتحت حيزا لإعادة النظر في طبيعة النقاش الكلاسيكي بين الحركات الاسلامية التي تصاعد دورها في بعض دول الربيع العربي كتونس ومصر مثلا، والحركات العلمانية حول كيفية ايجاد نقاط توافق مشتركة؛ سيما ما تعلق منها بإيجاد نموذج متوافق عليه في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

2 - فك الاشتباك بين العلمانيين والاسلاميين حول مفهوم الدولة بعد الربيع العربي: تكيف مع الواقع أم ترف فكري؟

حجب الاشتباك الإسلامي العلماني الأسئلة الحقيقية التي تطرحها المسألة الدينية والسياسية في الدول الحديثة، غير أن قدوم الربيع العربي شكل منعطفا مفصليا في المسار التاريخي للحركات الاسلامية في المنطقة العربية، وهو ما وفر لها فرصة العمل السياسي، الذي يوجب تبني نهجا من الواقعية والبراجماتية، وتقديم توافقات وتنازلات؛ ما يستلزم من هذه الحركات القيام بثورة نقدية وفكرية لمراجعة تراثها، وفقا لضرورات الواقع وشروط الحداثة السياسية، وهو نفس الحال الذي وقع مع العلمانية التي تراجع الكثير من مفكريها عن طروحاتهم الاقصائية تجاه الاسلاميين؛ وهو ما يمكن أن نستشفه مثلا من مراجعات عبد الوهاب المسيري وبعض المفكرين الآخرين في هذا الاتجاه.

1.2- الحركات الاسلامية والحراك العربي: أي مراجعات..؟

إن الحراك الاجتماعي والسياسي الذي ميز الربيع العربي جاء نتيجة لفعل جماهيري وجماعي، وتبلور بعيدا عن الأطر التنظيمية والأيديولوجية والوسائط السياسية التقليدية، برز فيه دور الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي في اندلاع الحراك العربي من خلال تنسيق الاحتجاجات وتأطيرها، مقابل تراجع الخطاب الديني كمصدر إلهام للفعل السياسي، بدليل أن الحركات الإسلامية التي التحقت متأخرة بهذا الحراك، اضطرت الى الخضوع والالتزام بالشعارات والمطالب التي رفعتها القوى الشبابية التي أشعلت الثورة.

ودفعت هذه الظروف الجديدة الحركات الاسلامية لمراجعة بعض أدبياتها خصوصا في نظرتها للعلاقة بين الدين والدولة، وفكرة الخلافة وتطبيق الشريعة، وعليه انقسمت إلى ثلاثة تيارات رئيسية، تيار انغلاقي شمولي، يؤمن إيمانا راسخا بفكرة الحاكمية الإلهية، وتطبيق الشريعة، وثنائية دار الإسلام ودار الكفر، تيار مؤيد للدولة المدنية، شرط أن تكون ذات مرجعية إسلامية، وتيار مقاصدي وبراجماتي، يؤكد بوضوح تأييده للدولة المدنية وفق قاعدة "لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة"؛ حيث ينتمي حزب الحرية والعدالة في مصر، للتيار المؤيد للدولة المدنية ذات

المرجعية الإسلامية، بينما اتجه حزبي النهضة التونسي والعدالة والتنمية المغربي إلى تبني الطرح المقاصدي البراجماتي(سعدي، 2014. ص.14.).

ومن اللافت حقا، أنه في أعقاب الربيع العربي مباشرة، فوجيء الجميع بتخلي بعض الاسلاميين على مستوى التنظير وحتى الممارسة، عن بعض المقولات الأساسية لمشروعهم السياسي، بالخصوص"تطبيق الشريعة" و"السلام هو الحل" وقبولهم قيم الحداثة السياسية عبر الاندماج في العمل السياسي وفق شروط الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وهنا ظهر تيار يهدف إلى التوفيق بين بين العلمانية والإسلام، وهو ينطلق من فرضية للبحث عن كل ما هو مفيد من تفاعل هذه العلاقة، وقد بدأت بواكير هذا التيار أو المدرسة في كتابات محمد حسين هيكل بعد عودته من العلمانية إلى الوسطية التوفيقية في« الإيمان والمعرفة والفلسفة، وفي منزل الوحي »ومصطفى عبد الرازق....، ومحمد عابد الجابري في نظرته الاعتبارية لظروف البيئة والمجتمع، وأخيرا، عبد الوهاب المسيري في نظريته عن العلمانية الجزئية، والعلمانية الشاملة(احسان 2015، ص.19).

وأمام هذا السجال التاريخي والمتجدد في الساحة الفكرية، يعتقد هؤلاء الكتاب أن الوقت قد حان لتجاوز طرح مسألة العلاقة بين العلمانية والإسلام وفق منهج «التجاذب التاريخي» ، حتى لا تستمر حالة (مع أو ضد) فاعلة في عقول الأجيال الناشئة. في هذا السياق، يمكن تقديم محاولة أولية، لفض الاشتباك الفكري الناجم عن اختلاف الرؤى والأطروحات المتعلقة بمعالجة هذه الإشكالية، والذي فاق حدود المعقول وأجج حالاً من التناحر الفكري، شغلت العقل العربي طوال أكثر من قرن تقريبا، ولم تفضِ في النهاية إلى حل ناجع للمسألة؛ وهو ما لا يأتي إلا من خلال إعادة توصيف منبع الخلاف، الذي تاه وسط غابة من التحيّزات والمواقف المتناقضة يمينا ويسارا.

وجاءت كل هذه المراجعات فيما اعتبر فشلا ذريعا منيت به هذه الحركات الاسلامية في تجربة الحكم، حيث أظهرت حصيلة متواضعة في كل من تونس والمغرب، ومخيبة للآمال في مصر، الأمر الذي عجل بسقوطهم، فالإسلاميون لم يستطيعوا بلورة مشروع للدولة والمجتمع يتوافق مع التحديات الراهنة، سواء على

المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي..، خصوصا بعد وضعهم أمام امتحان مصيري لاختبار مدى أهليتهم في السياسة وممارسة السلطة، وبقدر ما تقدم الاسلاميون على مستوى الاندماج السياسي عبر العمل والمشاركة السياسية، تراجعت أفكارهم ومفاهيهم التقليدية، وهذا بفعل خضوع هياكلهم التنظيمية ومنطلقاتهم الفكرية لمفعول التحدث السياسي، وكلما انخرط الاسلاميون في الفضاء العام ابتعدوا عن الايديولوجيا، وأصبحوا أكثر واقعية وعقلانية، كما حتم التحولات التي أفرزها "الربيع العربي" تغير خطاب الاسلاميين بشكل عام؛تجاه مكانة الدين في بناء الدولة المفترضة. وهذا بالتأكيد لن يكون إلا بموافقة الشركاء السياسين الآخرين بما فيهم العلمانيين الذين تأثروا هم الآخرين بمخرجات الحراك الذي أفرزه الربيع العربي(احسان 2015، ص.19).

2.2- العلمانيون والربيع العربي: هل تراجع الاقصاء؟

من خلال تحرير مصطلح العلمانية، يمكن القول أن التمييز بين منظور علماني جزئي، وآخر شمولي، كالذي كشف عنه الدكتور"عبد الوهاب المسيري" تمييز نافع بهذا الصدد؛ لأنه يتيح تجنب إطلاق حكم عام على مفهوم يبدو لأول وهلة واحدا، ولكن عند فحصه يبرز تعدد سياقاته، وبناء على تفكيك هذا المصطلح، يمكن تقديم مقاربة تتمثل بالعلمانية التمايزية التي تقضي بالتمييز لا الفصل بين الدين والسياسة، وفقا للمنظور الإسلامي.

إذن، فهناك علمانية جزئية، تعني فصل الدين عن الدولة، مع التزام حيادية الدولة تجاه الأديان، وعلمانية شاملة، تعني فصل الدين عن الحياة، وهنا يمكن تجاوز العلمانية الشاملة على اعتبار أن فكرتها مرفوضة دينيا وواقعا خصوصا في المجتمع العربي، أما العلمانية الجزئية، فقد تبناها الكثيرون، منهم كما سبق عبد الوهاب المسيري، ومحمد الشرفي في كتابه": الإسلام والحرية"، والفكرة الأساسية التي يدافع عنها الشرفي، هي الفصل في الإسلام بين الجانب العقدي التعبدي الثابت، والجانب التشريعي المؤسسي الذي يمثل البعد التاريخي المتغير، والذي يحيل إلى سياق ماضوي لا قداسة له، وليس مرتبطاً عضوياً برسالة الإسلام؛ويخلص الشرفي من استعراضه لتجربة الخلافة ونظام الدولة في السياق التاريخي الإسلامي، إلى أن التصور

الإسلامي للحكم، قابل لاستيعاب النظام العلماني الذي لا يعني أكثر من الفصل الوظيفي بين الشأن الديني والشأن السياسي، أو ما يسميه« تحرير الدولة من الإسلام، والإسلام من الدولة، بيد أنه يُقر أن تخلي الدولة عن وظيفتها، في رعاية الدين وإقامته، غير مقبول في السياق الإسلامي، ولذا اقترح قيام سلطة دستورية رابعة، تدير شؤون الدين، على أن يكون الفصل محصوراً في صلب الدولة بين الوظيفة الدينية، والوظائف السياسية (احسان 2015، ص.17).

وفي نفس الاطار، ألف"عزيز العظمة" كتاباً مفصلا عن العلمانية من منظور مختلف، وأظهر فيه مستوى العلمنة الذي بلغته المجتمعات العربية منذ أيام محمّد علي في مصر، وشجب" العظمة" محاولات الحكومات والمفكّرين إعادة الصور الجامدة لإبداء التمسّك بالمظهر والسلوك الدِّيني في المجتمعات العربية كونها اتّجاها خطراً يمنع من التبنّي الكامل للحداثة التي لا مهرب منها، وأرادت الحكومات العربية إظهار إخلاصها للتراث والاقتصار على تبنّي المظهر المادّي للحداثة وليس مضمونها على صعيد السلوك الاجتماعي والسياسي، كما يمكن الإشارة هنا أيضاً إلى كتابات "عبد الإله بلقزيز" الذي ركّز على تحليل تاريخي مفصّل للعلاقات بين الإسلام والنظم السياسية منذ وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، والذي أثبت أنه كان لاستغلال الحكام للدِّين دوافع دنيوية دائما لا دوافع دينية أو عقائدية(قرم، 2016. ص.177.).

وفي مقابل ذلك، فإن فرض العلمانية على مجتمع لا يقبلها، يعد - العلمانية - حينها مسألة مزيفة، حيث يقول " عابد الجابري " أن مسألة العلمانية في العالم العربي مسألة مزيفة، بمعنى أنها تعبر عن حاجات بمضامين غير متطابقة مع تلك الحاجات، إن الحاجة إلى الاستقلال في إطار هوية قومية واحدة، والحاجة إلى الديمقراطية التي تحترم حقوق الأقليات، والحاجة إلى الممارسة العقلانية للسياسة، هي حاجات موضوعية فعلاً .إنها مطالب معقولة وضرورية في عالمنا العربي، ولكنها تفقد معقوليتها وضرورتها، بل ومشروعيتها، عندما يعبَّر عنها بشعار ملتبس كشعار العلمانية، فالإلحاح على إقصاء الإسلام بحجة مدنية الدولة، لا يعيد إنتاج خطاب النظام الإقصائي فحسب، ولكنه يشكل تحدياً بل عدواناً صارخاً على إرادة الأغلبية

الساحقة، الأمر الذي قد تكون عواقبه وخيمة على الاستقرار والسلم الأهليين(احسان 2015، ص.22).

أخيرا وليس آخرا، تطرح كل محاولات التقريب بين الاسلاميين والعلمانيين العديد من التساؤلات حول أهمية الخروج من هذه الدائرة المفرغة الحالية التي علق فيها الفكر السياسي العربي، وضرورة الالتفات إلى القضايا المتّصلة بتعاظم الإخفاقات الاجتماعية والاقتصادية في أغلب البلدان العربية على صعيد استيعاب العلوم والتقانة، والتصنيع والأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية واشتمال أفقر الطبقات السكانية وتمكينها، إن الملايين من الشباب العرب العاطلين من العمل والمهمَّشين في مجتمعاتهم يشكّلون بيئة محلية سلبية، وتعاني المنطقة العربية من أسوأ معدلات البطالة من بين سكّان سائر المناطق في العالم، وبخاصّة وسط الشباب .وعلى الرغم من ثراء بعض الدول العربية، لم يُبذَل شيء لتصحيح أوضاع اختلال التوازن الاجتماعي وتأمين فرص عمل لائقة وبأعداد كافية.

وبالقياس على هذا التصور، تبدو فيه التجربة التونسية بعد الحراك الشعبي الذي شهته في 2011، الأكثر نضجا في استيعاب نظامها السيساسي لما بعد الثورة، توليفة مختلفة من الحركات السياسية ذات التوجهات الايديولوجية المختلفة، وهي التجربة التي تجعلها جديرة بالدراسة عن قرب.

3 - التعايش العلماني الاسلامي في تونس: أهمية النموذج ورهانات الانتقال الديمقراطي.

إذا كانت إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي قد فرضت نفسها على الفكر العربي-الإسلامي منذ بداية القرن الماضي، فإنها عادت لتبرز مجدداً وبقوة أكبر، خلال العقد الثاني من الألفية الثانية من القرن الحالي، وهذا نتيجة لمجريات الحراك العربي، وخصوصا مع التجربة التونسية في هذا الشأن، حيث شكل الجدل حول الدولة والإسلام السياسي حيزا هاما في داخل النقاشات الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية، وإمكانية عقلنته لتوجيهه نحو القضايا المصيرية للدول والشعوب.

3-1- الحوار الاسلامي العلماني في تونس ما بعد الثورة:.نحو ديمقراطية توافقية؟

اتّسمت المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة 2001 في تونس، بفوز حركة النهضة الإسلامية بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر (تشرين الأوّل) 2011، واتجهت بداية نحو الانفراد بقيادة البلاد، والعمل على تهميش المعارضة وحشرها في زاوية ضيّقة، ما أدّى إلى تجدّد حالات الاحتقان والتصادم، حتّى حصلت القطيعة بين الأغلبية التي حكمت لمدّة سنتين والأقلّية المعارضة .هذا التصادم فتح المجال للبحث عن صيغة توافقية، حفظاً للوحدة الوطنية والحيلولة دون انهيار التجربة برمّتها بالطريقة نفسها التي حدثت في مصر، ولم يكن التوصّل إلى هذه النتيجة بالأمر الهيّن. فالتيارات السياسية والأيديولوجية لم تتعوّد في تونس على التعاون والعمل المشترك .وبقيت روح الغلبة والمغالبة سائدة بين المتنافسين، وذلك بتأثيرٍ من ثقافة الحزب الواحد، التي استمرّت أكثر من نصف قرن، إلى جانب طبيعة الثقافة السياسية والفكرية التي تربّت عليها النخب بمختلف تيّاراتها .وهي ثقافة قائمة على الصراع، بهدف إظهار التفوّق العددي أو المادي الذي يفتح المجال نحو احتكار الحكم من قبل الطرف الأقوى .وهذه الثقافة تؤدّي في الغالب إلى تبنّي استراتيجيّات تبرّر إقصاء الآخر المنافس على السلطة(الجورشي، 2017. ص.23.).

على أنه من المفيد في البداية رسم صورة موجزة عن الحالة الإسلامية الراهنة في تونس، وكيف تطورت عبر العقود الأخيرة، فالحركة الإسلامية في تونس ليست جديدة، إذ تعود ولادتها إلى بداية السبعينيّات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أنها كانت جزءاً من منظومة الإخوان المسلمين، فكرياً وتنظيمياً، إلاّ أنها سرعان ما أخذت تتأقلم تدريجاً مع واقعها المحلّي، بعد سلسلة من الأزمات الداخلية .وعلى هذا الأساس تبنّت حركة الاتجاه الإسلامي(النهضة حالياً -)على مستوى الخطاب - التوجّه الديمقراطي التعدّدي منذ وقت مبكر، وهو ما ساعدها على إدارة حوارات، وأحيانا بناء أشكال من التنسيق أو تحالفات مع عددٍ من الأحزاب والتيارات العلمانية قبل الثورة، واستمر بعدها(الجورشي، 2017. ص.24.)

وفي هذا الصدد، تُعتبر "حركة 18 أكتوبر" من أهمّ التجارب التي توصّل إليها الإسلاميون وجزء من العائلة العلمانية، بما في ذلك أبرز فصيل من أقصى اليسار،

وحصل هذا التحالف خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس بن علي، وارتكز على توحيد المطالب الخاصة: حرّيات ثلاث، هي: حرّية التعبير، وحرّية التنظيم، والعفو التشريعي العام، وأسهم في تعميق النقاش الفكري حول أبرز المسائل الخلافية ذات الطابع السياسي والأيديولوجي، وبعد الثورة، هيمنت وتيرة الاستقطاب الثنائي بين الطرفين، لكنّ العلمانيين انقسموا حول كيفية التعامل مع «حركة النهضة» التي نجحت في الحصول على أكثر المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي .لقد قبل حزبان- يمكن وصفهما بكونهما ينتسبان إلى التيار العلماني المعتدل بتشكيل حكومة ائتلافية قادتها حركة النهضة التي تولّت رئاسة الحكومة، وتعيين أغلب الوزراء من صفوفها، مقابل تولّي د .منصف المرزوقي- عن حزب المؤتمر- رئاسة الجمهورية، ود . مصطفى بن جعفر رئاسة المجلس التأسيسي.

ورغم ذلك، فإن العديد من العلمانيين أبدو ريبةً إزاء تطور النهضة الإيديولوجي؛ فكثير منهم ينتقد الحزب بسخرية واصفاً إياه بالحرباء. وفي نظرهم، إن طموح الإسلاميين الأوسع هو أسلمة المجتمع والسياسة في تونس، وهو إغراء سلطوي يقول المنتقدون إنه متجذّر في جينات الإسلاميين، بغضّ النظر عن خطابهم وممارساتهم الحالية. ولذا، يمكن فهم الدعوات إلى الحذر من مظاهر الإسلام السياسي المعاصرة، صحيح أن منتقدي النهضة يقرّون ببراغماتيته ومرونته، إلا أنهم يؤكّدون أن هاتين السمتين هما بحكم الضرورة ويمكن التراجع عنهما بسهولة، ويحاجج هؤلاء المنتقدون أن الدافع البراغماتي للحزب سيتلاشى إذا انتقلت السلطة إلى الإسلاميين، فتحلّ مكانه محاولات للهيمنة على النظام، وتهميش خصوم النهضة، وفرض القيود على الحقوق والحريات الفردية (بوخرص، 2015.ص18.)

في المقابل، لكن ثمة الكثير مما يدفع إلى التفاؤل حيال المسار الإصلاحي الذي اتّخذه النهضة. فمرونة الحزب وبراغماتيته، يدفعان بعض الشيء إلى إبداء التحلّي بالثقة في مايتعلّق بالاحتمالات المستقبلية. وعمله أثناء تواجده في الحكم يدلّ على التزامٍ بالسياسة الديمقراطية والتعدّدية الدستورية. فمنذ الثورة على سبيل المثال، وَفَى حزب النهضة بوعده بأنه لن يحكم منفرداً، أو يفرض الشريعة، أو يسعى إلى الرئاسة في انتخابات العام 2014. ثم أنه إذا نظرنا إلى الواقع عن كثب، رأينا أن البراغماتية، وإن استندت عادةً إلى الضرورة والقيود، لاتبرز في ظل فراغٍ إيديولوجي. فالواقعية التي تتّسم

بها النهضة هي نتاج عقود من النقاش الإيديولوجي الداخلي حول الوسيلة الأمثل للتوفيق بين المبادئ الإسلامية وبين طريقة عمل العالم المعاصر؛ هذه النقاشات جاءت بدفعٍ من القيود السياسية المحلية والضغوط الإقليمية والدولية. ومن الصعب تصوّر اعتناق النهضة المبادئ الليبرالية والديمقراطية المكرَّسة في الدستور التونسي الجديد، من دون العملية الطويلة والمثيرة للجدل الهادفة إلى المراجعة الإيديولوجية وإعادة النظر النقدية في المبادئ الدينية التي حفّزت الإسلام السياسي التونسي. هذا التطور الإيديولوجي يواصل التأثير على قرارات الحركة السياسية(بوخرص، 2015.ص.19.)

وقد عبّرت هذه التجربة عن قدرة النخب التونسية، أو جزء منها، على تجاوز خلافاتها والجلوس إلى مائدة الحوار في اللحظات الحرجة التي يمكن أن تهدّد البلاد، وتدفع بها نحو المجهول .أي أنه، على الرغم من حالة الانقسام الحادّ أحياناً، بين العلمانيّين والإسلاميّين، إلاّ أن هذه النزاعات بقيت تحت السيطرة، ولم تؤدِّ إلى الدخول في حرب أهلية، أو جرّ البلاد إلى حالة متواصلة من عدم الاستقرار، كما هو الشأن في دول أخرى، لأن مجرّد قبول الإسلاميين بالحكم مع علمانيّين، أعطى التجربة السياسية التونسية الجديدة نكهة خاصة، وجعل الرأي العام العربي والدولي يعتقد بأن المسار الانتقالي في تونس يتّجه نحو صيغة أكثر نضجاً، مقارنةً بتجارب أخرى في المنطقة، وأنها تبشّر بوعي قد يجنّبها الوقوع في أخطاء قاتلة.

ويمكن القول في هذا السياق إن مراكز القوّة في الغرب، وبخاصة الإدارة الأميركية، كانت قد شكّكت في إمكانية التوصّل إلى معادلة ترتكز على تحقيق التوافق بين الإسلام والديمقراطية، إلى أن جاءت التجربة التونسية لتدفع بهذه الأطراف الدولية إلى تعديل موقفها، وإن بشكل مؤقّت وبراغماتي (الجورشي، 2017. ص.24).

3-2- التقارب الإسلامي العلماني ومستقبل الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية.

لعل الكل يجمع بأن من الصعب الوصول إلى تحوّل أو انتقال ديمقراطي سلمي سلس بدون إشراك مختلف الفعاليات المناهضة للاستبداد، بمختلف مرجعياتها الأيديولوجية في جبهة ضاغطة ذات قوة تأخذ على عاتقها خوض غمار النضال من اجل إسقاط الاستبداد وبناء الديمقراطية، كما أن تدبير مرحلة ما بعد الاستبداد تحتاج إلى توافقات وطنية فوق حزبية تصب في المصلحة العامة (تنازلات حركة النهضة في

مرحلة ما بعد الثورة التونسية كمثال)، ودون شك أن التوافق ما بين الأطراف في ظل المرحلة الانتقالية، يشكّل شرطا مهما لإنجاح التحوّل وتكريس اللبنة الأولى في الطريق نحو الديمقراطية المنشود.

وهذا ما بدى جليا في السنوات القليلة الماضية، من خلال ظهور بوادر الانفراج والتقارب، من خلال مراجعات جوهرية قامت بها مختلف الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية السائدة حينها، إضافة إلى بروز أصوات وهيئات مدنية تنادي بكبح هذا الصدام الطويل الأمد بين الاتجاهين الأكثر تجذرا في المجتمع، ولعل من الأسباب الرئيسية التي دفعت بعجلة الحوار إلى الأمام، هو الاتفاق على أن هذا الانقسام لا يخدم سوى قوى الاستبداد المهيمن .فهذا الأخير يستفيد من هذا التطاحن ويوظفه بما يخدم مصالحه المتمثلة أساسا في الاستمرار في السلطة والسيطرة والتحكم في النخبة السياسية وإلهائها عن معركة الديمقراطية الحقيقية، مع اعتماده على سياسة "فرق تسد "كما يقول المؤرخ والمفكر المعطي منجب في كتابه "مواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين بالمغرب"، مما يبقي مسألة الديمقراطية مجرد حلم مؤجل بعيد الأمد. وجلي التذكير بأن الصراع الذي قام بين التيارين قد تمّ في بيئة يسودها الحكم المطلق وغياب الديمقراطية في الحياة السياسية العربية-المغاربية، مما مكن السلطة القائمة من استغلال الصراع للقفز على الواجهة وتقديم نفسها كبديل وحيد لكل الأطراف .(https: //goo.gl/SPT9TH)

على أنه يمكن التأسيس لهذا التقارب العلماني الإسلامي في المنطقة العربية، من خلال الاستناد على مفهوم "الكتلة التاريخية "الذي صاغه المفكر الماركسي الايطالي أنطونيو جرامشي في سياق طبعه مواجهة الفاشية ومعالجة إشكالية التفاوت الحاصل بين الشمال والجنوب الإيطالي، حيث أراد من خلال الكتلة خلق وحدة وطنية تصبّ في ابتكار ثقافة تغيير موجهة إلى طبقات وشرائح اجتماعية لا تستفيد من بقاء الوضع الراهن، والعمل على تكوين تحالف/كتلة تاريخية بينها .وباعتبارها (الكتلة) شبكة من العوامل والأطراف المشكلة للمجتمع المدني، التي تتفاعل فيما بينها بشكل يجعل كل واحد يؤثر في الآخر (...)فهي تعتبر استراتيجية عمل يجيب عن الأزمة، واعتبر المفكر المغربي الجابري الذي أصل لهذا المفهوم في أدبياته، أن الكتلة التاريخية في تكوينها يجب أن تتجاوز الحدود الإيديولوجية الضيقة، لجلب أكبر عدد

من الفاعليين بغاية قيادة معركة الديمقراطية والتنمية .وكما قال في حوار لمجلة المستقبل العربي، عدد نوفمبر 1982: "إن الكتلة التاريخية كما ناديت وأنادي بها هي كتلة تجمع فئات عريضة من المجتمع حول أهداف واضحة." وبذلك فإن فكرة الكتلة التاريخية أو الكتلة الديمقراطية تشكل في نظر البعض المخرج الوحيد من أزمة الاستبداد كالتي تطبع العالم العربي عموما (https: //goo.gl/SPT9TH).

ومن الواضح أن جل البلدان التي أنجز فيها تحول ديمقراطي ناجح، عرفت تَشكل كتلة جامعة لأغلب التيارات المتنافرة إيديولوجيا، عبر توافقات تقدم فيها الهدف العام والمصلحة العليا على المبدأ الإيديولوجي/الفكري الذاتي، مما أدى في النهاية إلى استعجال في وتيرة مسار الانتقال إلى النظام الديمقراطي بأقل كلفة وبأسرع وقت.

خاتمة:

أخيرا، يمكن القول أن الحوار بين العلمانيين والإسلاميين هو ضرورة يفرضها واقع الاجتماع السياسي وضرورات الحياة، إن كانت هناك رغبة فعلا في العيش المشترك وضمان حياة مدنية مستقرة وهادئة، فالدول الحية هي التي تتحاور وتتواصل مختلف قواها الاجتماعية والسياسية، بدل أن تتلاعن وتتدابر فيما بينها، وفي هذا الشأن أصبح الإسلاميون حالة مكينة في النسيج الاجتماعي والمعادلة السياسية بما لا يمكن إلغاؤهم، كما أن التيارات العلمانية قد أضحت مكونا ثابتا لا يمكن شطبه، وقد دفعت بعض البلاد العربية التي حاولت إلغاء أو تجاهل هذه الحقيقة ضريبة مكلفة على استقرارها المدني وتنميتها الاقتصادية، كما هو الأمر في الجزائر والأراضي الفلسطينية المحتلة ومصر وغيرها.

وفي ظل غياب هذا الحوار والتوافق المجتمعي، ستسعى الأنظمة الاستبدادية لاستغلال هذا الصراع والتطاحن بين الطرفين من خلال الترويج بأن كل الإسلاميين مناهضين للديمقراطية والحريات، وأن حال صعودهم إلى كرسي الحكم سيتّخذون العنف أداة لمواجهة العلمانيين، كما تحاول (الأنظمة)أن تظهر للإسلاميين على أن كل العلمانيين ما هم إلا عملاء للغرب وأداة له لنشر الفحشاء والرذيلة...، ليتم بذلك خلق حالة ترعب الطرفين، وتعمّق العداء بينهما لتظل السلطويات الحاكمة وحدها المستفيدة من الوضع.

المراجع:

كتب

- الجورشي صلاح الدين. (2014)ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف، في التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية. لبنان: مؤسسة الفكر العربي.
- بوخرص أنوار.(2015) ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي. لبنان: مركز كارنيغي للسلام الدولي.
- الحروب خالد.(2008) التَّيارُ الإسلاميُّ والعلمنةُ السِّيَاسيّة: التجربةُ التُّركيةُ وتَجاربُ الحركاتِ الإسلاميّةِ العربيّة. فلسطين: مؤسسة الناشر.
- سعدي محمد.(2014) الحركات الاسلامية بعد"الربيع العربيّ: تحديات السلطة وتحولات الخطاب، في جمال سند السوي واحمد رشاد الصفتي محرران، حركات الاسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول. الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- متري طارق.(2013) آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، لبنان: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية.

دوريات

- عبد القوي احسان.(ايلول / سبتمبر 2015). "العلمانية التمايزية: مقاربة لفض الاشتباك بين الدين والدولة"، **المستقبل العربي** (439)**:** 09-24.
- قرم جورج. (شباط/فبراير 2016). الفكر السياسي العربي المعاصر: علماني أم ديني؟ **المستقبل العربي** (444): 164-179.

مواقع انترنيت

- يونس بلفلاح، تحديات فهم الدولة المدنية عربيا، العربي الجديد، https: //goo.gl/xnVnpe (2018/02/12)

- محمد النعماني، العلمانية والدولة والدين والمجتمع، الحوار المتمدن-العدد: 1598 - 1 / 7 / 2006 - 06:00 https: //goo.gl/qe2qHb (2018/02/12)

- **أكرم كساب، عرض كتاب الدين والسياسة(يوسف القرضاوي)،** https: //goo.gl/byNkDP (2018/02/12)

- زكي بن ارشيد، الدولة المدنية...هل تشكل نقيضا للدولة الاسلامية؟ https: //goo.gl/WucHsX (2018/02/12)

- عبد اللطيف الحماموشي، التقارب الإسلامي العلماني في العالم العربي: من أجل السلم المدني في المنطقة https: //goo.gl/SPT9TH(2018/02/12)

بالأجنبية:

-Silvestri Sara, Mayall Fba James, (2015) The Role of Religion in Conflict and Peacebuilding.UK : The British Academy.